

Distr.: General
8 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والعمل في مجالات الأهمية الحاسمة، والإجراءات والمبادرات الإضافية؛ موضوع الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية ومواجهة التحديات الراهنة"

بيان مقدم من معهد السياسات الأسرية، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الجاري توزيعه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان

المرأة

يتوقف مستقبل جميع المجتمعات على مؤسسة الأسرة، لأن الأسر تلي الاحتياجات الأساسية التي تعجز الدول عن الوفاء بها، لا سيما في أوقات الاضطرابات الاقتصادية وأزمة القيم كنتلك التي نعيشها حالياً. فالأسر هي التي تنشئ الأطفال والتي من المطلوب منها تعليمهم ومساعدتهم على تنمية شخصيتهم. والاعتراف بذلك يجعلنا مسؤولين عن مسيرة المجتمعات والمسعى الجماعي الذي ينطوي على ذلك.

وفي الوقت نفسه، يشكل احترام الحياة البشرية الأساس الذي يتطور من خلاله المجتمع. وإذا ما رغبتنا في التقدم كمجتمع، فإنه يلزم الاعتراف بالدور الأساسي الذي تقوم به الأسرة في هذا الصدد؛ ويشمل تعزيز حقوق الإنسان وحقوق الأسرة والحق في الحياة، ومن ثم يلزم حماية مؤسستي الزواج والأسرة.

ولا ينبغي أن يقتصر تعزيز الزواج والأسرة على دور السلطة السياسية، بل يجب أن يشمل أيضاً دور المجتمع نفسه الذي تحتاج أهدافه المحددة إلى مساهمات تكميلية يقدمها الرجال والنساء من خلال قدرتهما الفريدة على البنوة والأخاء وبالتالي انتشار المجتمع من خلال الأمومة والأبوة.

إن اقتصاد المجتمع ومختلف سكانه يقوم على أساس استدامة الأسرة، حيث أنه في حالة فشلنا في حماية هذه المؤسسة، سينقرض الناس بمرور الوقت. وللحيلولة دون حدوث ذلك، يجب أن تحظى الأسرة بالمكانة والحماية التي تستحقها - من حيث حقها الخاص بها ولأنها الضامن مستقبلاً لوجود عالم متحد. ولقد ولدت أوجه الفشل الماضية في دعم الأسرة مجموعة متنوعة من المشاكل في المجتمع، مع عواقب رئيسية ثلاث:

١ - شتاء ديمغرافي؛

٢ - تفكيك هيكل الأسرة؛

٣ - ضياع قيمة الأمومة والفشل كلية في التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل.

والسؤال الآن لماذا نتكلم كثيراً عن الأسرة، في حين يراها كثير من الناس مؤسسة عتيقة؟ والإجابة لأنها هي التي تمكن الرجال والنساء من القيام بدوريهما الطبيعي. بموجب شروط متساوية. إنها حيث يتوحد دور كل منهما بدلاً من أن يتفرق؛ إنه حيث يتقاسم رجل وامرأة نفس الواجب والموقع والالتزام.

إننا اليوم نركّز على دور المرأة في المجتمع وقيمتها الحقيقية المعبر عنها في الأمومة؛ وقبل كل شيء، كيف تستطيع أن تفهم حياتها وأن تعيشها كأُم وكامرأة تعمل خارج البيت.

إن الرجال والنساء لا يعيشون حياتين منفصلتين، واحدة أثناء العمل وأخرى عندما تتواجد في البيت دون أطفال - أو بعبارة أخرى حياة شخصية وأخرى حياة مهنية وكليهما منفصل عن الآخر. وبدلاً من ذلك نحن كل شامل قادر على إنجاز أعمال ومسؤوليات عديدة في نفس الوقت.

إن القيم المرتبطة بالتوفيق بين العمل والأسرة أصبحت تُفهم حالياً بأنها تمثل تحدياً للمرأة في بناء مستقبلها المهني الخاص بها، بينما تنتظر أسرتها في البيت. ونتائج ذلك هم الأطفال الذين يشبّون عن الطوق بدون شخص الأم؛ ووجود عجز سكاني يكون فيه لدى المرأة طفلين على الأكثر.

ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى بأن الأسرة، ودور المرأة بوجه خاص، أساسي في تشكيل رأس المال البشري والاجتماعي اللازم لاستحداث التزامات وتعهدات ثابتة.

ويكمن أحد السبل لرؤية المزايا الاجتماعية والعملية لهذا التوافق، في الشروط اللازمة لإثراء العلاقة بين العمل والأسرة؛ أو بعبارة أخرى مدى الخبرات المكتسبة في أحدهما لتعزيز نوعية حياة الآخر.

وثمة طريقة أخرى لتقييم أهمية مزايا ذلك التوافق هي فهم ما تعنيه الموهبة لمؤسسة ما، وكيف إنه من العسير الاحتفاظ بأحسن المواهب في مرحلة من مراحل دورة العمل. ويمكن تعريف الموهبة بأنها ملكة تتضاعف من خلال المواقف، أو بعبارة أخرى هي ناتج مهارات العامل من جهة والالتزام الذي يتم من خلاله وضع تلك المهارات في خدمة مؤسسة ما من جهة أخرى. وطبقاً لنوريا شيليدا، عندما يكون ذلك مضاعفاً، حين تكون معرفة شخص ما ومهاراته بارزة، إذا كان التزامه إزاء الشركة صفرًا، فإن موهبته ستساوي صفرًا.

ولذلك نحن نحتاج إلى تنفيذ سياسات وثقافة تنظيمية للتوفيق بين متطلبات العمل والأمومة لتمكين المرأة من الحمل وتنشئة الأطفال دون أن ترغمها الشركة على التخلي عن مستقبلها المهني، أو بعبارة أخرى، يلزم أن يكون بإمكان المرأة التوقف عن العمل لفترة ما دون أن يتعرّض عملها للخطر.

إن هذا الاستثمار ضروري لاستدامة المؤسسات والمجتمع على السواء؛ إنه واجب مؤسسي للمسؤولية الاجتماعية الرئيسية، حيث أن له أكبر تأثير يومياً على حياة الناس.

وبالإضافة إلى تقديم مساهمة ضخمة للتحرر من الشتاء الديمغرافي الذي نشهده حالياً، ولكي نجعل نظام المعاشات التقاعدية مستمراً، فإن الأمومة تمكّن المرأة من النمو كفرد من أفراد المجتمع وتضيف قيمة إلى المجتمع والمؤسسة. ومع ذلك، لا ينبغي تجاهل النموذج الاجتماعي الذي يؤثر على الأمومة من خلال الترتيبات التشريعية المختلفة.

وينبغي أن يكون التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل ثنائي الاتجاه، بعبارة أخرى، يلزم أن تفهم السلطات العامة أن هذا يعني أيضاً تيسير الأمومة في سياق مستقبل مهني، بحيث نضمن بأن وضع الأمومة لا يعني أن تفقد المرأة قيمتها أو موهبتها. بل العكس تماماً، إنه يتضمن أعلى درجات التقدير والسخاء التي تزيد من قيمة المرأة.

وينبغي أن تنفذ الحكومات سياسات عامة لتعزيز القيمة الحقيقية للمرأة، المعبر عنها في الأمومة، حيث أنه بدون الأمومة يعني أن المرأة تفقد عملها أو تنخفض فرص تقدمها المهني أو قيمتها في مؤسسة ما. أما الإصلاحات الجاري تقديمها حالياً، فإنها تميل إلى إشراك الرجل في أنشطة الرعاية إلى حد ما (أقل من ٥٠ في المائة)؛ لكنها ترمي أيضاً إلى أن تجعل من الأيسر على المرأة الاستمرار في تحمّل معظم المسؤولية مع مواصلة مشاركتها في العمل خارج البيت، إلى الحد الذي تستطيع فيه التوفيق بين الاثنين.

لكن النقطة المهمة هي أن الآلية الرئيسية لتنشئة الأطفال ومواصلة الحياة الأسرية تتضمن التأكد من إمكانية استمرار الأمومة دون أن تقلص منها احتياجات العمل، أو بعبارة أخرى، ينبغي أن تتيح المساواة بين الجنسين للمرأة أن تقرر ما إذا كانت تريد العودة إلى العمل بعد إجازة الأمومة، دون أن يترتب على ذلك آثار سلبية على مستقبلها المهني.

إن التوفيق الحقيقي يمكن المرأة من أن تقرر ما تريد أن تفعله في كل مرحلة في حينه، أو بعبارة أخرى، أن تقرر بحرية دون إجبار أو ضغط، عدد الأطفال الذي تريده، دون أن تركز إلى أن تكون أمّاً لطفل واحد فحسب. ويمثل ذلك التمكين الحقيقي للمرأة وللمجتمع كله في نهاية المطاف.

ومن المعروف جيداً أن المرأة التي تعمل خارج البيت تعاني ضغطاً وقسراً مستمرين بالأخص أصبح أمّاً - والمعروف شعبياً باسم "فوضى الأمومة" - وهو مفهوم غير معترف به رسمياً في القانون الجنائي. ويتعين بعد على الحكومات إضفاء الطابع الداخلي على هذا المفهوم القانوني، لكنه يشكّل تحدياً واضحاً لتمكين الأمهات العاملات.

ولذلك فإنه من الأكثر أهمية عما مضى أن يتعلم عالم العمل احترام عطية الأمومة، وإلا سيواجه أخطاراً جسيمة بأن يصبح أقل إنسانية من غيره من الأنشطة. ويحتاج مجال العمل والثقافة "عبقرية" المرأة ليصبح أكثر قبولاً واستحساناً وأكثر "احتمالاً" وأكثر "امتاعاً".

إن حماية الأمومة ودعمها واجب اجتماعي. ويجب أن يعزز المجتمع الأمومة من أجل الوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها - وهي تزويد العالم ببشر جدد، يقومون، ضمن أمور أخرى، بسداد المعاشات التقاعدية التي يدفعها أصحاب العمل لأمهاتهم وزميلاتهم واستحقاقات المرضات والأطباء الذين جاؤوا بهم إلى الحياة.

إن الجنس الذي لا يتوالد يحكم على نفسه بالانقراض. وعلى الرغم من أن حجم البشر من السكان كبير جداً، فإن هناك دلائل مزعجة بأنه سوف يتعرض للركود أو حتى الانكماش على مدى العقدين القادمين - لا سيما قطعاً في البلدان متقدمة النمو، بل أيضاً في تلك البلدان التي لم تشهد نمواً لكن لديها مؤشرات اجتماعية مشابهاة.

إن معهد السياسات الأسرية يريد استخدام مقر الأمم المتحدة في إطلاق "المنظور الأمومي" أو "منظور الأمومة" في عالم العمل. وكما يلزم تطبيق منظور الأسرة في التشريعات والممارسات في المجال الحكومي، ينبغي أيضاً وضع الأمهات والأمومة في مقدمة قوانين العمل. ومن ثم يصبح المنظور الأمومي صفة أساسية في البلدان التي ترغب في حماية النساء الأمهات والأمهات العاملات.

ويمكن أن يصبح المنظور الأمومي بصفة خاتم أمومي يمكننا جميعاً من تعزيز المزايا التي نحصل عليها من خلال تطبيق ذلك المفهوم داخل أسرنا وشركاتنا، مع تحقيق مكاسب إضافية من حيث الإيثار الذي يستخلصه وينمي ذلك المفهوم في نفوس الناس حتى يصبح القوة الدافعة بالغة الأهمية لمجتمعنا.